مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٠٨

الإثنين، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1739010 (A)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يشارك السيد ملادينوف في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): أقدم إحاطة إعلامية لأعضاء مجلس الأمن اليوم في الوقت الذي من المقرر فيه بدء محادثات بالغة الأهمية بين الفلسطينيين في القاهرة غدا. وتواصل الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والمجتمع الدولي دعم الجهود المصرية الرامية إلى تنفيذ الاتفاق الأخير بين الفصائل الفلسطينية على نحو مستدام وإعادة غزة إلى سيطرة السلطة الفلسطينية الشرعية.

لقد شرع الفلسطينيون، بالتوقيع على اتفاق القاهرة المبرم في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، في السير على طريق طويل يمكن أن يؤدي إلى المصالحة. غير أنه يجب عليهم أولا حل الأزمة الإنسانية في غزة وإعادة القطاع إلى السيطرة المدنية والأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية وإذا كنا نريد تحقيق النجاح، يجب تجنب سياسات الماضي الفاشلة والحفاظ على أمن الفلسطينيين والإسرائيليين، ولا بد أن تكون جميع الأطراف مستعدة لتقديم تنازلات من أجل السلام.

وأود أن أبدأ بالأخبار السارة. ففي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، شهدنا خطوة تاريخية تمثلت في استعادة السلطة الفلسطينية للسيطرة على معابر غزة. وللمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمن، جرى في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر فتح معبر رفح الحدودي تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. وقد يسر تسليم السيطرة على المعابر دخول الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح عبرها ووضع حدا للضرائب غير القانونية التي كانت حماس تفرضها على المعابر منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويمكن أن يشكل التسليم، إذا تُرجم إلى سيطرة مدنية وأمنية كاملة للسلطة الفلسطينية على غزة، خطوة نحو عودة الأمور إلى طبيعتها في ما يتعلق بدخول القطاع والخروج منه.

وحدثت خطوة هامة أخرى في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عندما عقدت اللجنة الفلسطينية المكلفة بترشيد عمل القطاع العام في غزة وإدماجه اجتماعها الأول. وفي الوقت نفسه، يجري نقل المسؤولية عن المؤسسات العامة في غزة ببطء أيضا. وقد سافر وزراء التعليم والصحة والنقل والبيئة، من بين آخرين، فضلا عن أفرقة تقنية من الوزارات في رام الله، إلى غزة للبدء في استعادة سيطرة الحكومة. وعاد نحو ١٥٠ من المدرسين الموظفين من قبل السلطة الفلسطينية إلى العمل للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٧. وبدأت فترة تسجيل مدتها ١٠ أيام لجميع موظفي السلطة الفلسطينية في غزة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد أعداد الموظفين المطلوبين، استنادا إلى إجراء تقييم لمؤهلاتهم في ضوء الاحتياجات. وتسير العملية بطريقة منظمة. وأنجزت بعض الوزارات، التي يعمل فيها عدد قليل من الموظفين، هذه المهمة بالفعل ومن المتوقع أن تنتهي الوزارات الأخرى منها في غضون إطار زمني محدد.

وأشجع جميع الأطراف على استغلال اجتماع الغد في القاهرة لتعزيز التزامهم بالقيام بعملية تدريجية لتنفيذ اتفاق القاهرة وضمان استمرار الزخم الإيجابي من خلال التمسك بالالتزامات وضمان المتابعة.

وللأسف، فهناك أيضا بعض الأنباء غير السارة. فعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق القاهرة، لم يشهد سكان غزة أي تحسينات في حياتهم اليومية. وقد كان الافتقار إلى الكهرباء أمرا مدمرا بالنسبة لتوفير الخدمات الأساسية. فلا يزال انقطاع التيار الكهربائي من ١٨ إلى ٢٠ ساعة يوميا مستمرا؛ ولا يحصل معظم السكان على المياه المنقولة بالأنابيب إلا لثلاث إلى خمس ساعات كل خمسة أيام؛ ولا يزال تدفق مياه المجاري غير المعالجة في البحر الأبيض المتوسط مستمرا بمستويات كارثية؛ وقد وصلت نسبة ٤٥ في المائة من الأدوية الأساسية واللوازم الطبية الآن إلى الرصيد الصفري في غزة. ولا تعمل سوى المرافق الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي البالغة الأهمية بفضل وقود الطوارئ الممول من الجهات المانحة الذي تقوم الأمم المتحدة بتوزيعه.

وحيث إن الحكومة الفلسطينية تسعى للعودة إلى غزة، فينبغي أن تتخذ إجراءات عاجلة لعكس مسار التدابير التي تزيد من العبء الذي يتحمله الفلسطينيون الذين يعيشون هناك. ويدعو النداء الإنساني الذي وجهته الأمم المتحدة من أجل غزة لعام ٢٠١٧ إلى تقديم ٢٥ مليون دولار من التمويل الجديد لتلبية أهم الأولويات، ولم يتم بعد استيفاء ١١ مليون دولار تقريبا منه. وأحث الجهات المانحة على دعم النداء الموجه من أجل إنقاذ الأرواح. وفي الأسبوع الماضي، قامت النرويج – بصفتها رئيس مشارك في لجنة الاتصال المخصصة – بعقد اجتماع للمانحين في رام الله لمناقشة كيفية دعم إعادة إخضاع غزة لسيطرة السلطة الفلسطينية. وركزت المناقشة على ثلاثة مواضيع.

يتمثل الموضوع الأول في الحاجة إلى القيام على الفور بالتخفيف من الحالة الإنسانية في الميدان، أي بزيادة إمدادات الكهرباء إلى ما لا يقل عن مستويات ما قبل الأزمة، والتعجيل بتنفيذ المشاريع التي لها أثر مباشر على حياة سكان غزة. وقد قام مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط بالفعل بتكليف مكتب المجموعة الرباعية بوضع قائمة بالمشاريع التي يمكن التعجيل بها. وأشجع المانحين على القيام بالشيء ذاته. فهذه الإجراءات ضرورية من أجل مواصلة دعم العملية التي تقودها القاهرة في الميدان.

ثانيا، ناقش المانحون أيضا الحاجة إلى رؤية خطة واقعية من جانب السلطة الفلسطينية بشأن الكيفية التي تعتزم بها تحمل مسؤولياتها في غزة، والتي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والتقني لها.

ثالثا، لا يزال هدفنا المشترك هو عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة. وسيتعين تناول المسائل الصعبة بصورة تدريجية، بما في ذلك الأمن ووضع جميع الأسلحة تحت سيطرة الحكومة، وسيادة القانون وأداء السلطة القضائية لمهامها، وإصلاح الخدمة المدنية، وغيرها من التحديات المعقدة.

وإذ أنتقل إلى الديناميات السياسية الأوسع نطاقا في الميدان، فإنني أرحب بعودة التنسيق الأمني الكامل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وقد أعلن على الملأ أنه بدأ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ويشكل هذا تطورا إيجابيا، حيث إن التنسيق أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

ومع ذلك، ففي تطور مقلق للغاية، اكتشفت قوات الدفاع الإسرائيلية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر وجود نفق آخر ممتد من غزة إلى إسرائيل. وخلال العملية، قتل ١٢ من المقاتلين الفلسطينيين على الأقل تحت الأرض. ووفقا للبيانات الصادرة عن المتحدث الرسمي باسم حركة الجهاد الإسلامي، فإن هدف الحركة من بناء النفق كان هو ”اختطاف جنود إسرائيليين“، كما ذكر أن الحركة ستواصل السعي إلى تحقيق ذلك الهدف.

وأدعو المجتمع الدولي للانضمام إلى الأمم المتحدة في إدانة استمرار بناء الأنفاق والإدلاء بمثل هذه البيانات المتهورة. ففي

الوقت الذي يرى فيه الفلسطينيون في غزة – ممن عاشوا عمليات إغلاق الحدود على مدى عقد من الزمن، وعاشوا ثلاثة نزاعات، وكافحوا لمجرد البقاء – أملا في المستقبل، تهدد هذه الأعمال والبيانات بحدوث تصعيد خطير يمكن أن يدمر احتمالات المصالحة فيما بين الفلسطينيين.

وفي تطورات أخرى، قتل شاب فلسطيني يبلغ من العمر ٢٥ عاما، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، برصاص قوات الأمن الإسرائيلية بينما كان في سيارته بالقرب من مستوطنة في الضفة الغربية. وفتحت السلطات الإسرائيلية تحقيقا بعد أن أشار تحقيق أولي أجراه جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أن السائق لم يكن يحاول، على ما يبدو، القيام بهجوم بالمركبة عندما قتل. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب إسرائيليان بجروح في هجوم صدم بسيارة في الضفة الغربية؛ وأطلقت قوات الأمن النار على السائق الفلسطيني وأصابته بجروح. ولا يزال العنف والتحريض يشكلان واحدة من الصفات المميزة للنزاع، وهناك حاجة لمعالجتهما من أجل إعادة بناء الثقة بين الجانبين.

وأنتقل إلى مسألة المستوطنات، لقد وافقت سلطات التخطيط الإسرائيلية على تراخيص لبناء ٤١٨ وحدة سكنية على الأقل في مستوطنتي جيلو ورامات شلومو بالقدس الشرقية. كما أصدرت موافقة مشروطة على بناء ١٧٨ وحدة سكنية في مستوطنة نوف صهيون، الواقعة في حي جبل المكبر في القدس الشرقية. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بتقديم ٢٢٦ مليون دولار لتشييد بنى تحتية في الضفة الغربية المحتلة، مما يحسن الربط بين المستوطنات وإسرائيل، ويمكن تيسير التوسع فيها.

وتعتبر الأمم المتحدة جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي. فهي تشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام وينبغي أن تتوقف. ومن المؤسف أن الإجراءات التشريعية التي تقوض مقومات بقاء الحل القائم على وجود دولتين مستمرة أيضا. ونظر الكنيست في تعديل تشريعي يتطلب أغلبية ٨٠ عضوا من أصل ١٢٠ للموافقة على أي عملية لنقل ملكية إقليم مدرج حاليا في الحدود البلدية للقدس المعرفة في إسرائيل إلى ”كيان أجنبي“.

وإزاء تلك الخلفية، هدمت السلطات الإسرائيلية ٣٠ هيكلا أساسيا فلسطينيا أو استولت عليهم، وشردت ٣٥ شخصا، بمن فيهم ٣١ طفلا، في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهناك ثلاثة من مجتمعات البدو الرعوية في المنطقة جيم، بما في ذلك عين الحلوة وأم الجمال وجبل البابا، معرضة لخطر هدم ما مجموعه ٥٢٠ هيكلا أساسيا بعد تلقي أوامر بإزالة العقارات في الأسابيع الأخيرة. وتمثل الهياكل الممولة من الجهات المانحة التي تعمل كمدارس والمهددة بالهدم أيضا مصدر قلق خاص.

وأنتقل بإيجاز شديد إلى لبنان، لقد أصابت استقالة رئيس الوزراء الحريري، خلال رحلته إلى المملكة العربية السعودية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، لبنان والمنطقة بالصدمة. وعلى الرغم من ظهور شكوك جديدة، فقد اتحد شعب لبنان خلف دعوة الرئيس عون إلى عودة الحريري. وعقب بيان الأمين العام في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، صدرت بيانات دولية لدعم أمن لبنان واستقراره وسيادته واستقلاله على أعلى المستويات. ورئيس الوزراء الحريري موجود حاليا في باريس ويتوقع عودته إلى لبنان في وقت لاحق من هذا الأسبوع. ومن المقرر للموظف المسؤول عن مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، زميلي فيليب لازاريني، أن يقدم إحاطة إلى المجلس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

ولا تزال الحالة الأمنية في الجولان تبعث على القلق. فالقتال مستمر بين القوات المسلحة العربية السورية والجماعات المسلحة، وبين مختلف الجماعات المسلحة في أجزاء من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وفي الأسابيع

الأخيرة، أبلغ عن حوادث إطلاق نار من الجانب برافو إلى الجانب ألفا، وعمليات إطلاق النيران الانتقامية عبر خط وقف إطلاق النار. وهذه التطورات تقوض اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤، وتنطوي على إمكانية تصعيد التوترات وتعريض وقف إطلاق النار الطويل الأمد بين إسرائيل وسوريا للخطر.

وأود أن أختتم بياني ببعض الملاحظات بشأن الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة الفلسطينية. وأكرر الثناء على مصر لما قامت به من دور قيادي في جميع مراحل العملية. لقد فشلت العديد من المحاولات السابقة الرامية إلى رأب الانقسام الفلسطيني. ولا يمكننا أن نسمح لهذا الجهد الحالي أن يصبح فرصة ضائعة أخرى. وقد دأبت، منذ البداية، على العمل مع مصر والسلطة الفلسطينية والمنطقة وجميع الجهات المعنية. والجميع يدرك أن الفشل اليوم سوف يدمر الأمل في المستقبل المنظور. فهذا الانقسام يدمر القضية الفلسطينية المتمثلة في إقامة دولة. وهناك مليونا فلسطيني في غزة لديهم آمال كبيرة في أن تؤدي عودة الحكومة إلى تحسين حياتهم. وبعد أن عاشوا في حالة من البؤس المدقع تحت سيطرة حماس ومحبوسين جراء عمليات إغلاق الحدود، فإن حالتهم اقتربت من الانفجار.

وعلى الرغم من كل الصعوبات الكامنة في العملية التي تقودها مصر والشواغل بشأن توقيت وطرائق تولي السلطة الفلسطينية لكامل السيطرة المدنية والأمنية في غزة، يجب ألا يسمح للعملية أن تفشل. فإن فشلت، من المرجح أن تؤدي إلى نزاع آخر مدمر. وسواء كان هذا النزاع نتيجة لانهيار القانون والنظام في غزة، أو العمل المتهور من جانب المتطرفين، أو خيارا استراتيجيا، فإن النتيجة واحدة: الدمار والمعاناة للجميع. يجب تجنب تلك الدورة بأي ثمن.

إننا جميعا، ولا سيما القادة الفلسطينيين وإسرائيل والمجتمع الدولي، لدينا مسؤولية هامة تتمثل في تعزيز جهود السلام. وفي هذا السياق، أشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة عن آخر التطورات المتعلقة بالمكتب التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة.

وبالحوار البناء وحده يمكن أن نأمل بتعزيز السلام، وأناشد جميع الأطراف إن يظلوا منخرطين في مسعى السلام.

وأعتقد وآمل أن يسهم إحداث تغيير حقيقي في غزة، بما في ذلك السيطرة الأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية، في استعادة الثقة بإمكانية التوصل إلى اتفاق سلام شامل. وتلك عملية مملوكة للفلسطينيين. وعلى جميع الفصائل الفلسطينية أن تغتنم هذه الفرصة لفتح صفحة جديدة من أجل شعبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نود مرة أخرى أن نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية. وقبل كل شيء، نشكره على أعماله المستمرة، التي يمكنه وسيواصل التعويل فيها على دعم أوروغواي، بما في ذلك بعد أن تصل فترة عضويتنا في مجلس الأمن إلى نهايتها.

وللأسف، وكما حدث في مناسبات عديدة أخرى، علينا أن نبدأ بياننا بإدانة هجوم جديد. وهذه المرة، ندين الهجوم الذي وقع في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في الضفة الغربية، ونفذه مهاجم فلسطيني وخلف إسرائيليين اثنين مصابين بجروح. إن ذلك العنف والهجمات الإرهابية، فضلا عن التحريض عليها وتمجيدها، لا تفعل شيئا للنهوض بالسلام، وتعرض للخطر إمكانية التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

ويصادف هذا العام مناسبات عديدة للذكرى السنوية المتصلة بالنزاع الذي لا يزال بدون تسوية. فهذا الشهر يصادف

مرور ١٠٠ عام منذ وعد بلفور، الذي بدأ عملية انتهت بتقسيم فلسطين ثم وضعت عليها اللمسات الأخيرة بعد ثلاثة عقود بقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، الصادر قبل ٣٠ عاما بالتحديد. كما مضى ٥٠ عاما منذ حرب عام ١٩٦٧ واحتلال الأراضي الذي أعقب الحرب.

وبالرغم من العديد من المبادرات المتعددة الأطراف والإقليمية والانفرادية لمحاولة إنهاء النزاع، فإننا لا نزال بعيدين عن أن نلمح حلا سلميا ومقبولا للطرفين. ولا يزال حل الدولتين الخيار العملي الوحيد لإنهاء النزاع – فليس هناك خطة باء بديلة. ويجب استئناف المفاوضات الثنائية المباشرة في أقرب وقت ممكن لإيضاح جميع المسائل التي لم تحسم.

ولتحقيق ذلك الهدف، من الضروري عكس الاتجاهات الحالية على أرض الواقع. وإلا، سيكون من الصعوبة البالغة بمكان لفلسطين توحيد أرضها كدولة. وتحافظ أوروغواي على علاقات قوية مع كلتا دولة إسرائيل ودولة فلسطين. ومرة أخرى نؤكد مجددا على حق إسرائيل وفلسطين في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وفي جو من التعاون المتجدد بعيدا عن أي تهديد أو أعمال يمكن أن تؤدي إلى تقويض السلام.

وبعد مضي عام تقريبا على اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، نشعر بالأسف لأنه لم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ القرار، ولأن إسرائيل واصلت سياساتها للاستيطان في الأرض الفلسطينية وكثفتها. إننا ندين تلك الممارسة وندعو إلى وقفها فورا. ونرفض دعم السلطات الإسرائيلية الصريح لتلك السياسات الاستيطانية، التي لا تزال مستمرة بأقصى سرعة، بالرغم من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والنداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي بأسره.

ونجدد التأكيد على أن المستوطنات غير قانونية في نظر القانون الدولي وتشكل عقبة في طريق السلام والحل القائم على وجود دولتين. ويرافق تلك السياسات استمرار هدم المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية ومبادرات من الواضح أنها غير قانونية بموجب القانون الدولي لضم المستوطنات إلى الولاية القضائية الإسرائيلية. ومن الواضح أن تلك الإجراءات تزيد من حدة التوتر ؛ ولم تتخذ الإجراءات والتدابير الأخرى الضرورية حتى الآن. وإن لم تتخذ، سيكون من الصعب بشكل متزايد التوصل إلى حل سلمي ومقبول للطرفين.

ونحن ننتظر تقديم المنسق الخاص في الشهر المقبل للتقرير الفصلي الرابع عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونكرر رغبتنا في تعميم التقرير خطيا قبل انعقاد الجلسة، لكي نتمكن من تحليل نتائجه ومن ثم الإعراب عن آرائنا بعد النظر بعناية في الوثيقة.

ومن ناحية أكثر إيجابية، لا شك أن اتفاق المصالحة الذي وقع عليه في تشرين الأول/أكتوبر بين الجماعتين الفلسطينيتين حماس وفتح يمثل خطوة هامة صوب تحقيق الوحدة الفلسطينية. ونشكر مصر على دورها الهام في إنجاح تلك العملية. وتعد عودة السلطة الفلسطينية مؤخرا إلى قطاع غزة لاستعادة السيطرة بعد عقد من الزمان من الأخبار الطيبة للغاية، التي ينبغي إبرازها بقدر واف والإشادة بها. إن توحيد فلسطين تحت حكومة شرعية ديمقراطية واحدة أمر أساسي للنهوض بتطلعات الشعب الفلسطيني، وبوسعه أن يحسن بقدر كبير الأحوال المعيشية في منطقة ظلت تجتاحها أزمة إنسانية خطيرة منذ النزاع المسلح لعام ٢٠٠٧.

ولكي ينفذ ذلك الاتفاق بنجاح، سيكون من الضروري أيضا أن ترافق تلك التدابير اتفاقات بشأن الأمن، ونزع سلاح حماس، والتخلي عن أعمال العنف وتدمير إسرائيل بوصفه هدفا معلنا.

وفي هذا السيناريو الذي لا يزال معقدا للغاية، ويوجد فيه بصيص أمل، من الضروري، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن يبقى مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره متحدين في رغبتهما في التوصل إلى تسوية سلمية لجميع جوانب النزاع الفلسطيني-

الإسرائيلي. وعندئذ فقط سنتمكن من ممارسة الضغط الواجب على السلطات لوقف الاتجاهات التي تهدد تلك العملية، والطلب إليها أن تكون مرنة ومعقولة بشكل واف، لكي تتفهم بشكل نهائي أن السلام هو الهدف الأكثر قيمة من أعمال العنف والكراهية والإجحاف التي اتسمت بها المنطقة خلال العقود القليلة الماضية.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نشيد بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ونعكف حاليا على حضور جلسة أخرى لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وخلال هذه الجلسة، لم نتلق أية أخبار تدعو إلى التشجيع، ومواقف حكومة إسرائيل المستمرة والصعبة تجاه المجتمع الدولي لا تزال قائمة.

وبالنسبة لوفد بلدي، فإن من الأمور المثبطة للهمم أنه بعد ما يزيد قليلا عن ١١ شهرا من اتخاذ القرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦)، لم يتم الوفاء بأي من الولايات المحددة في القرار؛ وعلى عكس ذلك، ووفقا لبيان بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين الوارد في رسالتها الموجهة إلى رئاسة المجلس، المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلية في وقت سابق هذا الشهر، أوامر بهدم ٦٠ منزلا أو هيكلا أساسيا يملكها الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وسينجم عن تلك التدابير التعسفية التي تعتزم إسرائيل فرضها على الأرض الفلسطينية، التي احتلتها أيضا بالقوة قبل أكثر من ٥٠ عاما، نزع الملكية والتشريد القسريين لـ ٣٠٠ من المدنيين الفلسطينيين من قريتي عين الحلوة وأم الجمال. وفي ذلك الصدد، وإذا حققت إسرائيل رغبتها، فإن عدد المستوطنين في تلك المنطقة سيرتفع من ٦ ٠٠٠ إلى ١٢ ٠٠٠ مستوطن على الأقل، وهو ما سيشكل انتهاكا مباشرا ومتكررا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

ونشير مع شعور ببالغ القلق إلى استمرار الحصار اللاإنساني الذي تفرضه حكومة إسرائيل على الشعب الفلسطيني. ونود أن نذكر الدولة القائمة بالاحتلال بأنها، منذ اتخاذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تتصرف باستهانة بالمبادئ الأولية للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإننا نناشد جميع أعضاء مجلس الأمن أن يتخذوا عاجلا إجراءات فورية، بدون مزيد من التأخير. لضمان أن تنهي إسرائيل ما وصف في أحدث تقرير للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بأنه ”الاحتلال العسكري الأطول أمدا في العالم الحديث“.

وينتهك الاحتلال الحق الأساسي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ويقوض إمكانية حل الدولتين.

وترى بوليفيا أن عليها التذكير بأن الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة وأزمة الطاقة قد أرغما السكان الفلسطينيين المقيمين في المنطقة على العيش في ظروف لا تتوفر فيها الكهرباء سوى أربع ساعات في اليوم. وحدثت بسبب الانقطاعات في توفير الكهرباء أزمة إنسانية اتخذت شكل انتهاك لحق الإنسان في الصحة. فقد تضررت المستشفيات والمراكز الطبية كثيرا لأنها أُرغمت على إخراج المرضى منها قبل اكتمال علاجهم. وليس ذلك سوى مثال واحد فحسب على العواقب الخطيرة التي تضر بالسكان. فعلى سبيل المثال توفي في آب/أغسطس خمسة من مرضى السرطان كانوا في انتظار إصدار تصاريح السفر التي تصدرها إسرائيل كي يتمكنوا من السفر لتلقي العلاج اللازم. بالمثل، ووفقا للتقرير المذكور أعلاه، تقتصر إمدادات المياه إلى قطاع غزة على بضع ساعات في كل أربعة أو خمسة أيام، في حين تعمل محطات التحلية بنسبة ١٥ في المائة فقط من طاقتها. وتحث بوليفيا إسرائيل على وضع حد فوري وكامل لحصارها غير الشرعي المفروض على قطاع غزة والسماح فورا ودون شروط

بفتح نقاط العبور على نحو مستمر حتى يتسنى دخول المساعدة الإنسانية والسلع التجارية، فضلا عن السماح بتنقل السكان.

ومن جانب آخر، نغتنم هذه الفرصة للترحيب الحار بالتوصل إلى حل للنزاع بين الفلسطينيين نتيجة للاتفاق المبرم بين الطرفين في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في القاهرة، وبذلك تتمكن السلطة الفلسطينية من استئناف القيام بمهامها كاملة في أراضي قطاع غزة. ويحدونا وطيد الأمل في ذلك الحل. ويسرنا أن شاهد العالم هذا التعبير الحقيقي عن الوحدة الفلسطينية. ونعرب في هذا الصدد عن شعورنا بالرضا والتقدير لحكومة مصر وبلدان المنطقة الأخرى التي تدعم هذه العملية لتعزيز وجود السلطة الوطنية الفلسطينية الديمقراطية والمشروعة في قطاع غزة، كي يتسنى لها التغلب – بقدر الإمكان – على الأزمة الإنسانية المدمرة والمستمرة في المنطقة.

وترى دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوصفها بلدا مسالما، أن السبيل الوحيد لضمان تحقيق السلام العادل والدائم في النزاع بين إسرائيل وفلسطين هو عبر الحوار الصادق والإعراب الواضح عن الإرادة السياسية من كلا الجانبين بغية تحقيق حل الدولتين. ولبلوغ لتلك الغاية، فإننا نعيد تأكيد التزامنا الكامل بتعددية الأطراف في سياق من احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وندين العنف، بغض النظر عن مصدره، وندعو الطرفين إلى التخلي عنه.

ومثلما حدث في مناسبات سابقة، فإننا نكرر الإعراب عن الأمل في أن يقدم إلينا التقرير الفصلي للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خطيا حتى نرى على نحو تفصيلي التقدم المحرز في تنفيذه. ونتطلع أيضا إلى توفير خرائط حديثة لجميع المستوطنات المنشأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأخيرا، تؤكد بوليفيا مجددا تأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في العيش في ظل دولة حرة مستقلة ذات سيادة ضمن حدود ما قبل ١٩٦٧ الدولية وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ٩/٣٥.